مختارات

مجلة ربع سنوية

العدد ٤٠ - السنة الرابعة (٢) - أكتوبر ٢٠٢٦ م

www.nvdeg.org

مركز الدراسات الاستراتيجية
وتنمية القيم

Center for Strategic Studies
and Values Development



الحضور المصري
في الانتخابات الإسرائيلية



الرؤية التركية
للانتخابات الإسرائيلية



احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة مرور٥٣ عامًا على انتصارات أكتوبر المجيدة



الموقف الراهن في مضيق هرمز
معادلة الاستنزاف الإيراني وسيناريوهات التصعيد الأمريكي



أبعاد التنسيق العسكري المصري السعودي في القرن الأفريقي
والبحر الأحمر وتحولات ميزان القوى مع إثيوبيا

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم
Center for Strategic Studies and Values Development

المحتويات

الافتتاحية
قراءة في توجيهات الرئيس بنشر الوعي
بقلم: لواء / محمد عبدالمقصود

04 الحضور المصري في الانتخابات الإسرائيلية

07 الرؤية التركية للانتخابات الإسرائيلية

10 أبعاد التنسيق العسكري المصري السعودي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر وتحولات ميزان القوى مع إثيوبيا

13 الموقف الراهن في مضيق هرمز معادلة الاستنزاف الإيراني وسيناريوهات التصعيد الأمريكي

15 احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة مرور53 عامًا على انتصارات أكتوبر المجيدة

20 مشاركة مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم، والمنتدى المصرى لتنمية القيم الوطنية فى منتدى مصر 2026م

21 مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم يشارك في حلقة نقاشية بجامعة الدول العربية حول الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل القضية الفلسطينية

22 «الانتخابات الإسرائيلية 2026م وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»

23 تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم دورة متخصصة في الشأن الإفريقي لتأهيل كوادر بحثية متخصصة

مختارات
مجلة ربع سنوية

العدد 40 - السنة الرابعة (2)
أكتوبر 2026 م

رئيس مجلس الإدارة
اللواء
محمد عبد المقصود

رئيس التحرير
أ.د / محمد أحمد صالح

عنوان المركز:
٩ شارع ابن حجر العسقلانى
بجوار كلية البنات
مصر الجديدة

إتصل بنا
٠١٠٠٩٤٣٦٢٣٦

البريد الإلكترونى:
info@nvdeg.org

الافتتاحية



قراءة في توجيهات الرئيس بنشر الوعي

اللواء/ محمد عبدالمقصود

يمثل الوعي الوطني أحد أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها قوة الدول واستقرارها، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة وتحديات سياسية واقتصادية وفكرية وإعلامية، حيث أصبحت معركة الوعي في العصر الحديث لا تقل أهمية عن المعارك العسكرية التقليدية، نظرًا لما تلعبه الشائعات وحروب المعلومات من دور في تشكيل الرأي العام والتأثير على استقرار المجتمعات. ومن هذا المنطلق أولى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتمامًا كبيرًا بقضية الوعي الوطني خلال المؤتمرات والندوات والفعاليات التي شهدها شهر أكتوبر، حيث أكد في أكثر من مناسبة أن الحفاظ على الدولة المصرية ومؤسساتها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوعي المواطنين وإدراكهم لحقيقة التحديات التي تواجه الوطن، ومن ثم فقد ركزت توجيهات سيادته على ضرورة نشر الوعي الصحيح، والحفاظ على وحدة الصف الوطني، والتصدي للشائعات ومحاولات التشويه، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى ترسيخ قيم الانتماء والهوية الوطنية لدى الأجيال الجديدة، باعتبارها عوامل رئيسية في دعم الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

ولاشك في أن التجارب التي مرت بها مصر منذ عام ٢٠١١ حتى الآن أثبتت أنها استطاعت تجاوز مراحل دقيقة ومعقدة بفضل وعي شعبها وتمسكه بدولته ومؤسساته الوطنية، ومن ثم أهمية العمل على نشر الوعي الصحيح وتوضيح الحقائق للرأي العام بصورة مستمرة بما يساعد المواطنين على فهم التحديات والجهود التي تبذلها الدولة لمواجهتها، فضلاً عن العمل على مكافحة الشائعات والتصدي لحملات التضليل ، وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت تُستخدم في بعض الأحيان لنشر معلومات غير دقيقة أو روايات مضللة تستهدف التأثير على وعي المواطنين وثقتهم في مؤسسات الدولة، لأن حماية عقول المواطنين أصبحت جزءًا أساسيًا من حماية الأمن القومي، فلم تعد الحروب الحديثة تقتصر على المواجهات العسكرية، بل امتدت إلى حروب نفسية وفكرية تستهدف تشكيل الرأي العام وزعزعة الاستقرار الداخلي للدول

كما أن الحفاظ على الذاكرة الوطنية وعدم السماح بتزييف التاريخ أو تشويه الحقائق المتعلقة بالإنجازات الوطنية والتضحيات التي قدمها أبناء الوطن تعزز روح الانتماء والولاء للوطن ، وبالتالي تساعد في الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ قيم الانتماء لدى الشباب، بما يسهم في تحصين الأجيال الجديدة ضد محاولات التشويه والتضليل.

ولاشك أن تماسك الجبهة الداخلية ووحدة الشعب المصري يمثلان أساس قوة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة. كما أن الحفاظ على استقرار الدولة مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع المواطنين وليس على مؤسسات الدولة وحدها. وشدد على ضرورة مشاركة الجميع في حماية الوطن، وتحقيق التنمية الشاملة، حيث أن نجاح خطط التنمية والإصلاح الاقتصادي يتطلب إدراك المواطنين لحجم التحديات التي تواجه الدولة وطبيعة الجهود المبذولة للتغلب عليها. حيث أن الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع تمثل عنصرًا مهمًا في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الوعي الوطني يمثل خط الدفاع الأول عن الدولة المصرية، ولذلك ركزت رسائل السيد الرئيس على أهمية الحفاظ على وحدة الصف الوطني وتماسك المجتمع في مواجهة التحديات المختلفة، وضرورة التصدي للشائعات وحملات التضليل، والحفاظ على الذاكرة الوطنية، وتعزيز الانتماء والثقة في مؤسسات الدولة، وترسيخ قيم العمل والمسؤولية المشتركة بين جميع المواطنين. وقد عكست هذه الرسائل رؤية شاملة تؤكد أن قوة الدولة لا تعتمد فقط على إمكاناتها المادية، وإنما تقوم أيضًا على وعي شعبها وقدرته على حماية وطنه والحفاظ على استقراره ومواصلة مسيرة التنمية والبناء.

رئيس مجلس الإدارة

الحضور المصري في الانتخابات الإسرائيلية



أ.د. محمد أحمد صالح

(رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية)



تمثل القضية الفلسطينية، وخصوصًا قطاع غزة، الاختبار الأبرز لقدرة العلاقات المصرية الإسرائيلية على الصمود، فمصر تنظر إلى تطورات القطاع باعتبارها قضية ترتبط مباشرة بأمن سيناء واستقرار الحدود، وترفض التهجير القسري للفلسطينيين إلى الأراضي المصرية، كما تتمسك بحماية الحقوق الفلسطينية ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة. في المقابل، تركز الرؤية الإسرائيلية على الاعتبارات الأمنية والسيطرة على الترتيبات المتعلقة بالقطاع بعد الحرب، وهو ما قد يؤدي إلى تعارض المصالح، خصوصًا إذا تضمنت المقترحات الإسرائيلية إجراءات تمس السيادة المصرية أو تنقل أعباء الصراع إلى سيناء.

وتتمثل الأولويات المصرية في تثبيت وقف إطلاق النار، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ودعم التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وصولًا إلى مسار سياسي يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويكشف ذلك عن ترابط الأبعاد الإنسانية والأمنية والسياسية للأزمة، وعن صعوبة فصل استقرار العلاقات المصرية الإسرائيلية عن مستقبل القضية الفلسطينية.

وبناءً على ذلك، يتوقف مستقبل العلاقات على الحفاظ على معاهدة السلام، ومنع التصعيد العسكري، واستمرار التنسيق الأمني والدبلوماسي، واحترام السيادة المصرية، ورفض التهجير، وربط ترتيبات غزة بمسار سياسي واضح. فاستدامة السلام تتطلب إدارة الخلافات الإقليمية، لا مجرد المحافظة على المصالح الاقتصادية والأطر القانونية.

مصر في الخطاب الانتخابي الإسرائيلي لعام٢٠٢٦ م بين المصالح الاستراتيجية والتصعيد السياسي

يتراوح الخطاب الإسرائيلي تجاه مصر في انتخابات٢٠٢٦ م بين الاعتراف بأهميتها الاستراتيجية ودورها في استقرار المنطقة، وبين تصعيد سياسي يرتبط بغزة والتهجير وسيناء. ويعكس هذا التباين التنافس بين التيارات الإسرائيلية، ويؤكد أن مستقبل العلاقات يتوقف على احترام معاهدة السلام والسيادة المصرية، لا على الشعارات الانتخابية وحدها.

أ- موقع مصر في البرامج الانتخابية الإسرائيلية

تحضر مصر في الخطاب الانتخابي الإسرائيلي لعام٢٠٢٦ م بصورة غير مباشرة، من خلال النقاشات المتعلقة بالأمن الإقليمي ومستقبل قطاع غزة والحدود والتهجير والعلاقات مع الدول العربية. فبينما تنظر بعض القوى الإسرائيلية إلى القاهرة باعتبارها شريكًا استراتيجيًا ضروريًا للاستقرار، تتبنى قوى أخرى خطابًا أكثر تشددًا قد يمس السيادة المصرية ويزيد التوتر بين البلدين.

وتأتي الانتخابات المقررة في٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م في سياق سياسي وأمني معقد، تتداخل فيه تداعيات حرب غزة مع المنافسة على قيادة الحكومة والخلاف بشأن إدارة الأمن الإسرائيلي والعلاقة مع الفلسطينيين، وفي هذا السياق، لا تظهر مصر بالضرورة بوصفها قضية مستقلة في البرامج الانتخابية، بقدر ما تحضر ضمن ملفات الحدود ومستقبل غزة والتهجير والتعاون الإقليمي.

وتنبع أهمية مصر من موقعها الجغرافي، ومعاهدة السلام الموقعة عام ١٩٧٩م، ودورها في الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، لذلك، يمكن استنتاج جانب من مواقف المرشحين تجاه القاهرة من تصوراتهم بشأن إدارة غزة،

والوجود العسكري الإسرائيلي، وترتيبات الحدود، ومدى الالتزام بالتفاهمات الثنائية.

ومن الضروري هنا التمييز بين البرامج الرسمية للمرشحين، والتصريحات الفردية، ومواقف المحللين الاستراتيجيين المقربين من الأحزاب والتيارات المختلفة. فتصريحات أحد السياسيين لا تمثل بالضرورة موقف جميع القوى الإسرائيلية، كما أن تغيير الحكومة لا يعني تلقائيًا حدوث تحول جوهري في السياسة تجاه مصر.

ب- التناول الإيجابي لمصر في الخطاب الإسرائيلي

يتمثل الاتجاه الأول في النظر إلى مصر باعتبارها شريكًا استراتيجيًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، فمعاهدة السلام توفر لإسرائيل استقرار جبهتها الجنوبية، فيما يتيح التنسيق الأمني والدبلوماسي إدارة الأزمات الحدودية والتعامل مع التحديات المرتبطة بقطاع غزة. ويؤكد هذا الاتجاه أن استمرار التواصل مع القاهرة والاستفادة من دورها في الوساطة والتعاون الاقتصادي، ولا سيما في مجال الطاقة، يخدم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية.

وتبرز هذه الرؤية في تصريحات عدد من السياسيين الإسرائيليين، فقد وصف رئيس الوزراء الأسبق يائير لابيد مصر بأنها شريك استراتيجي رئيسي وحليف موثوق، مؤكدًا أهمية استقرارها وازدهارها للمنطقة، ويعكس هذا الموقف إدراكًا لأهمية مصر في الحسابات الإقليمية الإسرائيلية، وعدم اقتصار العلاقة معها على الترتيبات الأمنية الثنائية.

وفي سياق الانتخابات الحالية، دعا جادي آيزنكوت، زعيم حزب «يشار»، إلى تعزيز العلاقات مع مصر والأردن والدول العربية الموقعة على اتفاقات أبراهام، وشدد على أهمية تقوية معاهدات السلام القائمة وعدم التعامل معها باعتبارها أمرًا مضمونًا بصورة



دائمة. ويشير هذا الطرح إلى أن الحفاظ على السلام يتطلب جهدًا سياسيًا مستمرًا، وأن العلاقات الإقليمية تمثل عنصرًا في الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية.

كما طرح رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت إمكانية الاستعانة بمصر ضمن الجهود الرامية إلى مواجهة حركة حماس، بالتوازي مع استخدام الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية، ويعترف هذا التوجه بالدور المصري في معادلة الأمن المرتبطة بغزة، لكنه يكشف أيضًا عن اختلاف محتمل في الأهداف؛ إذ قد تنظر إسرائيل إلى مصر باعتبارها طرفًا يمكن توظيف دوره لتحقيق أولوياتها الأمنية، بينما تربط القاهرة أي ترتيبات مستدامة بشأن القطاع برفض التهجير وحماية الحقوق الفلسطينية.

ويمتد هذا الاتجاه إلى بعض التحليلات الاستراتيجية الإسرائيلية، إذ يرى الباحث أوفير فينتر أن مصر شريك أساسي في استقرار غزة وإعادة إعمارها، ويدعو إلى مراعاة مخاوف القاهرة وتعزيز الحوار معها، ويحذر عيران ليرمان من أن تضخيم الشكوك بشأن النوايا المصرية قد يؤدي إلى تراجع الثقة وتضييق فرص التعاون. وتوضح هذه المواقف أن الاتجاه البراجماتي لا يقوم بالضرورة على تطابق المصالح المصرية والإسرائيلية في القضية الفلسطينية، بل على إدراك أن مصر دولة ذات مصالح أمنية مستقلة، وأن استقرار غزة والحفاظ على قنوات الاتصال يتطلبان مراعاة تلك المصالح. ولذلك، لا تعني النظرة الإيجابية إلى مصر تبني جميع مواقفها بشأن الانسحاب الإسرائيلي أو إقامة الدولة الفلسطينية، بل قد تقتصر على اعتبار العلاقة معها ضرورة أمنية واستراتيجية.

جـ-الخطاب التصعيدي ضد مصر

في مقابل الاتجاه البراجماتي، يظهر اتجاه آخر يتناول مصر باعتبارها مصدر تهديد محتمل، أو يوظف سيناء في النقاشات المتعلقة بمستقبل غزة والتهجير، ويتأثر هذا الخطاب بالتيارات القومية والدينية المتشددة التي تعطي الأولوية للردع والقوة العسكرية، وقد تنظر إلى القيود التي تفرضها معاهدة السلام باعتبارها عوامل ينبغي إعادة تفسيرها وفقًا للتصورات الأمنية الإسرائيلية.

وتكمن خطورة هذا الاتجاه في احتمال الربط بين رفض مصر تهجير الفلسطينيين وبين تصوير موقفها باعتباره عائقًا أمام الخطط الإسرائيلية المتعلقة بغزة. كما يمكن توظيف الخطاب التصعيدي لتحقيق مكاسب داخلية، عبر إظهار بعض المرشحين بمظهر الأكثر تشددًا في التعامل مع التهديدات الخارجية. غير أن ذلك قد يؤدي إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية، خاصة عندما تتناول التصريحات السيادة المصرية أو تلوح بإجراءات تتعارض مع روح معاهدة السلام.

وقد برز هذا الاتجاه في تصريحات موشيه فيجلين، الذي عبّر عن رغبته في رؤية غزة خالية من سكانها، ودعا إلى ضم القطاع ونقل الفلسطينيين منه. وتعكس هذه التصريحات حضور أطروحات التهجير والضم في بعض أوساط اليمين الإسرائيلي، وتثير مخاوف مصرية بسبب ما قد يترتب عليها من ضغوط على الحدود وسيناء.

د- سموتريتش وتصريحات سيناء والرد المصري

تُعد تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بشأن سيناء مثالًا واضحًا على تصاعد الخطاب المتعلق بالأمن والسيادة. فقد هدد سموتريتش في مطلع أكتوبر٢٠٢٦ م فقدان مصر لسيادتها على سيناء. وقد أثارت التصريحات رفضًا مصريًا، خصوصًا أنها تمس أرضًا استعادت مصر سيادتها عليها في إطار تنفيذ معاهدة السلام، وجاءت وسط خلافات بشأن مستقبل غزة ورفض القاهرة تهجير الفلسطينيين إلى أراضيها. وفي٧ أكتوبر، رفضت مصر الزج باسم سيناء في هذه التصريحات، ووصف مصدر مصري مطلع التهديدات بأنها «جوفاء»، معتبرًا أنها محاولة لتحقيق أهداف انتخابية عبر خطاب تصعيدي. كما أكد الموقف المصري رفض تهجير الفلسطينيين من غزة وعدم المشاركة في أي مسعى لإنهاء القضية الفلسطينية على حساب أرضهم.

ويجمع الرد المصري بين التأكيد على حماية الأراضي والاستقلال الوطني من جهة، ورفض استخدام التنافس الانتخابي الإسرائيلي وسيلة للضغط على القاهرة أو فرض ترتيبات تتعارض مع مصالحها من جهة أخرى. ومن ثم، فإن القضية لا تتعلق بحدة التصريحات وحدها، بل بما قد تعكسه من تصورات بشأن سيناء ومستقبل القطاع وحدود الدور المصري.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين تصريحات سموتريتش ومواقف جميع القوى الإسرائيلية، فصدور التصريحات عن وزير في الحكومة وزعيم تيار يميني متشدد يمنحها أهمية سياسية، لكنه لا يجعلها بالضرورة سياسة رسمية متفقًا عليها أو موقفًا مشتركًا بين المرشحين. وفي المقابل، لا ينبغي التقليل من دلالتها؛ لأنها ترتبط بخطاب يطرح التهجير والضم بوصفهما خيارات لمستقبل غزة.

هـ- التغطية الإعلامية الإسرائيلية والجدل حول مصر

تناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية تصريحات سموتريتش والرد المصري من زوايا مختلفة، فقد نقل موقع «واي نت» رد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع التركيز على نفي مصر وجود أطماع إقليمية والتأكيد على أن معاهدة السلام هي الإطار المنظم للعلاقات بين البلدين.

وفي المقابل، ربطت بعض التغطيات التصريحات بمخاوف أمنية إسرائيلية بشأن القدرات العسكرية المصرية في سيناء، وهو ما يعكس استمرار الجدل حول الترتيبات الأمنية والوجود العسكري في المنطقة. لكن تناول هذه المخاوف إعلاميًا لا يثبت وجود إجماع إسرائيلي على اعتبار مصر تهديدًا عسكريًا.

كما استمر الجدل بشأن دوافع التصريحات، بين من يربطها بالاعتبارات الأمنية، ومن يرى أنها ترتبط بالتوتر حول غزة والتهجير والمنافسة الانتخابية. ويبرز من ذلك أن الخطاب الإسرائيلي تجاه مصر ليس موحدًا؛ إذ تتداخل فيه التقديرات الأمنية مع الحسابات السياسية، وتختلف طريقة تفسير المواقف المصرية باختلاف التيارات والجهات الإعلامية.

و- المحللون الاستراتيجيون المرتبطون بمعسكرات المرشحين



يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في التحليلات الاستراتيجية الإسرائيلية. يركز الاتجاه البراجماتي على أهمية مصر في استقرار الجبهة الجنوبية، ويرى أن التوتر معها قد يفتح جبهة استراتيجية إضافية ويؤثر في المصالح الأمنية والاقتصادية. لذلك، يعطي هذا الاتجاه أولوية للحفاظ على معاهدة السلام والتنسيق الأمني وإدارة الخلافات حول غزة عبر التفاوض والوساطة.

أما الاتجاه القومي المتشدد، فيركز على الردع والتفوق العسكري وحرية العمل الأمني، وقد ينظر إلى التحفظات المصرية باعتبارها قيودًا على التصورات الإسرائيلية لإدارة غزة، وتزداد حساسية هذا الاتجاه عندما يتداخل مع أطروحات التهجير أو التهديدات المتعلقة بسيناء.

وتظهر هذه التباينات في التحليلات المرتبطة بالمعسكرات السياسية المختلفة، بما فيها المعسكرات المحيطة ببنيامين نتنياهو ونفتالي بينيت ويائير لابيد وجادي آيزنكوت. فقد تناولت تحليلات إسرائيلية القدرات العسكرية المصرية والوجود العسكري في سيناء من منظور أمني، كما اتهم عضو الكنيست عميت هاليفي مصر بمخالفة معاهدة السلام. غير أن هذه المواقف لا تثبت وجود نية مصرية لشن مواجهة عسكرية، ولا تمثل بالضرورة إجماعًا إسرائيليًا، خاصة مع وجود تحليلات تحذر من تضخيم المخاوف لما قد يترتب عليه من تراجع الثقة وتصاعد التوتر.

وعليه، فإن المقارنة بين المرشحين لا ينبغي أن تعتمد على التصريحات المنفردة أو الدعوات العامة إلى تغيير الحكومة، بل على البرامج الرسمية والمواقف العملية المتعلقة بمعاهدة السلام والسيادة المصرية ومستقبل غزة والقضية الفلسطينية.



خـتـامـا: دلالات الخطاب الإسرائيلي ومستقبل العلاقات

تكشف الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٦ م أن مصر ليست بالضرورة محورًا مستقلًا في البرامج الانتخابية، لكنها تظل حاضرة بقوة في النقاشات المتعلقة بالأمن وغزة والحدود والعلاقات الإقليمية. ويتوزع الخطاب بشأنها بين اتجاه يعترف بأهميتها شريكًا استراتيجيًا ووسيطًا ضروريًا للاستقرار، واتجاه آخر يتبنى مواقف تصعيدية قد تمس السيادة المصرية وتزيد التوتر.

وتوضح تصريحات سموتريتش والرد المصري عليها أهمية التمييز بين المصالح الاستراتيجية المشتركة والمزايدات الانتخابية، وبين مواقف الأفراد والسياسات الحكومية الفعلية. كما تؤكد أن الخلاف بشأن غزة والتهجير يمثل أحد أبرز مصادر الضغط على العلاقات؛ لأن أي ترتيبات تمس سيناء أو تنقل أعباء الأزمة الفلسطينية إلى مصر تتعارض مع أولويات الأمن القومي المصري.

لذلك، يتطلب تقييم الحكومة الإسرائيلية المقبلة النظر إلى التزاماتها العملية، ومدى احترامها لمعاهدة السلام والسيادة المصرية، وموقفها من التهجير ومستقبل غزة، لا الاكتفاء بالشعارات الانتخابية، فاستدامة السلام لا تعني غياب الخلافات، وإنما القدرة على إدارتها دون المساس بالأمن القومي المصري أو الحقوق الفلسطينية أو السيادة الوطنية.

الرؤية التركية للانتخابات الإسرائيلية





د/ إيمان سمك

الباحثة بوحدة الدراسات التركية

تحمل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، التي ستحدد أعضاء البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) المكون من ١٢٠ مقعدًا، إمكانية إعادة تشكيل المشهد السياسي في إسرائيل، وذلك في أعقاب سلسلة من الأزمات الأمنية التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية. ويسعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الحفاظ على قبضته على السلطة، مدعومًا بحزبه «الليكود» وحلفائه من اليمين والتيارات الدينية. ومن بين الشخصيات البارزة في المعارضة، يبرز اسم رئيس هيئة الأركان العامة السابق، جادي آيزنكوت.

ولا تكتسب هذه الانتخابات أهميتها من كونها تحدد المستقبل السياسي لنتنياهو فحسب، بل لأنها ستحدد أيضاً التوجهات المستقبلية لسياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة وتركيا وإيران ودول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، حتى في حال حدوث تغيير في الحكومة، يظل من غير الواضح ما إذا كان سيطرأ تحولاً جوهريًا على السياسات الأمنية أو الخارجية. وبالرغم من تعهد المعارضة المناوئة لنتنياهو بإصلاح العلاقات الدولية والعدول عن بعض سياسات اليمين المتطرف، إلا أنه لا توجد مؤشرات قوية تدعو لتوقع تغيير شامل في السياسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الرؤية الرسمية للحكومة التركية:

تعتبر مخاوف خسارة نتنياهو المحتملة للانتخابات والتي ستعرضه للمحاكمة وصدور أحكام قضائية بحقه على خلفية قضايا فساد معلقة حالياً. هي الدافع الذي دفع نتنياهو إلى تبني خطاب سياسي داخلي أكثر تطرفًا، وتصعيد التوترات الإقليمية – لا سيما الصراعات المتعلقة بالمحورين التركي والإيراني – بهدف البقاء في السلطة. وعليه ينظر إلى الانتخابات الإسرائيلية في



الأوساط السياسية والبحثية التركية باعتبارها عاملاً مؤثرًا في معادلات الصراع الإقليمي، لا لأنها ستمثل تغيرًا جذريًا في جوهر العداء أو طبيعة العلاقات التركية مع إسرائيل.

و ترى أنقرة أن حكومة بنيامين نتنياهو تتعمد تصعيد الخطاب ضد تركيا وتصويرها كـ «تهديد جديد» بغرض تحقيق مكاسب في الحملة الانتخابية وشد عصب الناخبين، عبر الرهان على خصومة الرئيس رجب طيب أردوغان. وتستند هذه الرؤية إلى حقيقة أن أحد السمات البارزة للحملة الانتخابية الإسرائيلية هي تركيا والرئيس رجب طيب أردوغان، اللذان قد تحولا إلى مادة مباشرة للدعاية السياسية، على النحو التالي:

١- تركيز نتنياهو ودائرته المقربة بشكل متزايد على الخطاب المناهض لتركيا في حملتهم الانتخابية. وتتمحور أبرز موضوعات هذا الخطاب حول الوجود العسكري المحتمل لتركيا في سوريا، وعلاقات أنقرة الإقليمية، وتصريحات أردوغان بشأن الحكومة الإسرائيلية.

٢- عرض حزب «الليكود» بزعامة بنيامين نتنياهو صورًا لأردوغان، إلى جانب الزعيم الإيراني علي خامنئي، ونائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، وعضو مجلس مدينة نيويورك زهران ممداني، على لوحة إعلانية انتخابية في تل أبيب. وحملت اللوحة عبارة: «إنهم يريدون خسارة نتنياهو».

٣- لا تقتصر الانتقادات الموجهة لتركيا على نتنياهو ومعسكر حزب «الليكود» فحسب؛ فقد أدلى رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت أيضًا بتصريحات وصف فيها تركيا بأنها تمثل تحديًا أمنيًا ناشئًا. ما يشير إلى أن المخاوف المتعلقة بأنقرة تحظى بصدى أوسع في مختلف أطياف المشهد السياسي الإسرائيلي.

٤- قد يخدم تركيز نتنياهو على تركيا خلال حملته الانتخابية غرضاً سياسيًا داخليًا؛ إذ يشار إلى أن هذا الخطاب المناهض لتركيا ربما يندرج ضمن مساعي نتنياهو لحشد قاعدته الانتخابية حول سردية وجود «تهديد أمني».

ويمكن إيجاز الرؤية الرسمية للحكومة التركية والتي تم استنباطها من خلال التصريحات المتوالية للمسئولين الأتراك، وعبر التقارير الصحفية المختلفة، من خلال النقاط التالية:

١- أن الصراع بين بنيامين نتنياهو وقادة المعارضة (مثل جادي آيزنكوت، ونفتالي بينيت، ويائير لابيد) يمثل في جوهره شأنًا من شؤون السياسة الداخلية وصراعًا على السلطة. خاصة وأن جميع الأطراف داخل الطيف السياسي الإسرائيلي تشترك في موقف مماثل يقوم على منع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتبني نهج يعتمد على القوة الصلبة ويركز على الجوانب الأمنية.

٢- إدراك أنه بغض النظر عن نتائج الانتخابات، لا توجد توقعات بإحياء مسار «حل الدولتين» أو حدوث تطبيع مفاجئ في العلاقات التركية الإسرائيلية على المدى القصير.

٣- رحيل نتنياهو ووصول المعارضة إلى سدة الحكم، عبر فوز مطلق، أو حتى عبر تكوين حكومة أئتلافية لن يؤدي بالضرورة إلى مصالحة شاملة في العلاقات التركية الإسرائيلية، لكنه قد يفسح المجال على الأقل أمام الدولتين للتحدث مع بعضهما البعض، مما يساعد في إبقاء الأزمات تحت السيطرة، كما كان الوضع من قبل، خاصة وأنه بالرغم من القطيعة التجارية في مايو ٢٠٢٤، والخطابات المعادية المتبادلة، إلا أن المصالح الاقتصادية تبقى دائمًا صاحبة الصوت الأعلى، بدلالة ٢ مليار دولار قيمة التبادل التجاري في ٢٠٢٥، و ١٧٦ مليون دولار قيمة التبادل التجاري خلال الربع الأول من ٢٠٢٦.



السيناريوهات المتوقعة:

بشكل عام لا تتوقع تركيا وجود تغيرات حقيقة ملموسة في سياسة تل آبيب الخارجية والداخلية، بغض النظر عن النتيجة وهوية الفائز، أي أن المسألة الجوهرية هنا لا تكمن في هوية رئيس الوزراء الجديد بقدر ما تكمن في الخطوات التي ستتخذها الحكومة تجاه غزة وسوريا والقضية الفلسطينية والأمن الإقليمي. وبناءً عليه لا تنتظر أنقرة، تحولاً حقيقيًا في سلوك تل أبيب الخارجي أو سياستها تجاه القضايا الإقليمية، سواء بقي بنيامين نتنياهو في السلطة أو فازت المعارضة. وحتى لو استؤنفت الاتصالات الدبلوماسية، فإن تطورها نحو تطبيع شامل سيظل مرهوناً بحدوث تحولات ملموسة في السياسات المتبعة.

السيناريو الأول: لا يبدو أن هناك ما يدعو لتوقع انفراجة ملموسة في العلاقات مع تركيا على المدى القريب، في حال استمرار نتنياهو في السلطة، فالحرب في غزة، والخطاب الحاد المتبادل بين أردوغان ونتنياهو، وتضارب المصالح الأمنية في سوريا؛ كلها عوامل مرشحة للاستمرار كعقبات رئيسية أمام هذه العلاقات.

علاوة على ذلك، فإن مخاوف إسرائيل بشأن دور تركيا في سوريا تزيد من احتمالية حدوث توترات عسكرية ودبلوماسية؛ نظرًا لوجود أولويات أمنية متباينة لدى الدولتين في المنطقة ذاتها -بغض النظر عن خطابهما السياسي- قد يحدد مسار علاقاتهما الثنائية.

السيناريو الثاني: قد يفتح رحيل نتنياهو عن السلطة الباب أمام تقييم دبلوماسي جديد للعلاقات بين أنقرة وتل أبيب؛ إذ إن رغبة الحكومة الجديدة في إصلاح العلاقات الدولية وانتهاج سياسة خارجية أكثر قابلية للتنبؤ، قد تُسهم في إعادة فتح قنوات التواصل.

لكن احتماليات هذا السيناريو ضعيفة بالنظر للتصريحات التي أدلت بها شخصيات بارزة في المعارضة الإسرائيلية بشأن تركيا وأردوغان تُظهر حدود هذا التفاؤل الحذر، خاصة أن المواقف النقدية التي تبناها كل من بينيت ولابيد تقوض الافتراض القائل بأن أهمية تركيا في الحسابات الأمنية الإسرائيلية ستتراجع في مرحلة ما بعد نتنياهو.

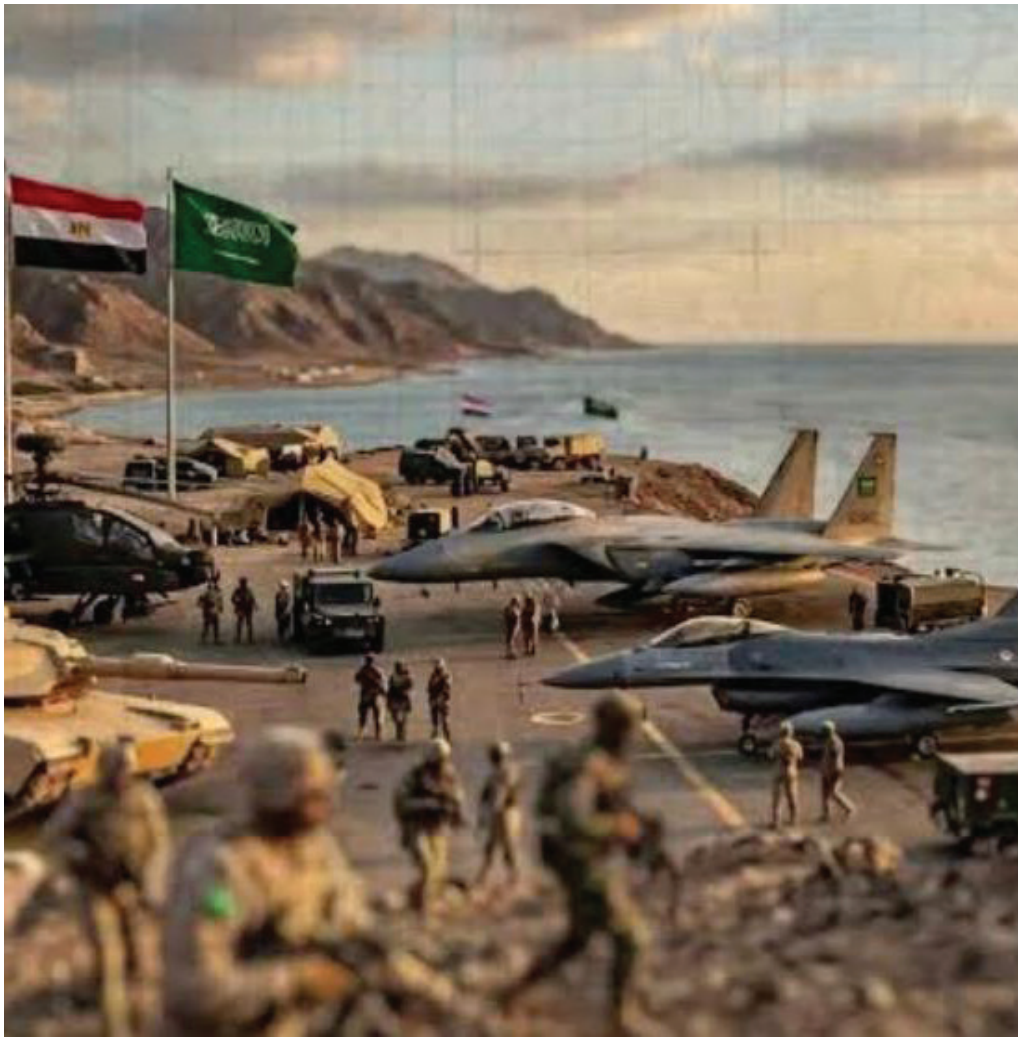


أبعاد التنسيق العسكري المصري السعودي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر وتحولات ميزان القوى مع إثيوبيا



اللواء خالد مختار

(رئيس وحدة الدراسات الأفريقية)



توظيف مصر لأزمات المنطقة والجغرافيا السياسية في البحر الأحمر

يشكّل التنسيق العسكري المصري السعودي المزمع تدشينه متغيرًا استراتيجيًا جديدًا؛ فهو مرتكز دفاعي متقدم، وأداة من أدوات الردع الخشن قد تعيد رسم موازين القوى في إقليم يعيش حالة توتر حادة. وإذا كان هذا التنسيق يبدو في ظاهره مظلةً لحماية الأجواء والسواحل السعودية، فإنه يمنح مصر في الوقت نفسه غطاءً متقدمًا لتأمين الممرات البحرية الممتدة من القرن الأفريقي، وباب المندب، والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حتى قناة السويس.

ومن هنا يطرح هذا المقال سؤالًا محوريًا: هل جاء هذا التنسيق الدفاعي بديلًا عن «اتفاق مكة» الذي تهاوى عند أول اختبار عملي بعد الهجمات الحوثية المتتالية على أهداف سعودية عدة؟ أم أنه مرشح للتحول سريعًا إلى صيغة رباعية أوسع، تمتد مهامها إلى الدفاع عن البحر الأحمر وبحر العرب والبحر المتوسط في مواجهة التهديدات الإيرانية والحوثية؟

لم يصل البلدان إلى هذا المستوى من التنسيق من فراغ. فقد تراكمت خلال الفترة الماضية عوامل ضاغطة عدة: هجمات إيرانية وصواريخ حوثية متلاحقة، ومحاولات لفرض واقع جيوسياسي جديد في القرن الأفريقي بقوة السلاح، وتزاحم قوى إقليمية مختلفة على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية والسيطرة على منافذها البحرية؛ من إيران وذراعها الحوثي، إلى إثيوبيا، وإسرائيل التي اعترفت بانفصال إقليم صوماليلاند، وصولًا إلى إحدى الدول الخليجية. ويرتبط هذا المشهد كله ارتباطًا وثيقًا بملف الأمن المائي المصري وقضية سد النهضة.

أولًا: أولوية المسار السياسي لخفض التوتر

لا تقتصر الحركة المصرية على شقها العسكري الدفاعي؛ إذ تحتفظ القاهرة بقنوات اتصال مفتوحة مع إيران والحوثيين، وتواصل التنسيق مع سلطنة عُمان وغيرها من الوسطاء لخفض التصعيد. فهي ترى في التهدئة السبيل الوحيد الذي يوفّق بين مصالح الأطراف المختلفة ويحول دون انزلاق المنطقة إلى فوضى شاملة، لا سيما بعد أن عرضت طهران مؤخرًا التوسط بين الحوثيين والسعودية لاحتواء المواجهات المسلحة، وهنا لابد أن نشير إلى تلقى إيران الرسالة المصرية من زاوية إيجابية حيث أعربت بشكل علنى عن إستعدادها للمضى قدماً أبعد من ذلك وإمكانية الإنضمام لإتفاق مكه من جهة، وإستبعاد عضو المكتب لسياسى لجماعة الحوثى تورط مصر فى قتال مباشر معهم من جهة أخرى، كما رحب المتحدث بإسم الجماعة بمبادرة التهدئة التى أطلقها الأزهر الشريف، الأمر الذى يعكس فى مجمله إمكانية تجاوب تلك الأطراف مع مسار التسوية السياسية وتخفيض حدة التوتر عبر المباحثات لتجنب المزايدات الإنتخابية بكل من تل أبيب وواشنطن.

ثانيًا: طبيعة التنسيق العسكري المصري السعودي ومساراته الميدانية

العقيدة التي تحكم هذا التنسيق دفاعية وردعية في المقام الأول. فمصر تتحفظ على الانخراط في حرب برية أو في مواجهة مباشرة مع الحوثيين، وما تسعى إليه هو بناء شبكة دفاعية تمنع استمرار تهديد الأراضي السعودية وتحمي حركة الملاحة والتجارة في البحر الأحمر.

١- المسار البحري: تأمين الممرات والسيطرة على المضائق

يمثل المكوّن البحري العمود الفقري لهذا التنسيق، إذ تعمل القوات البحرية في البلدين وفق استراتيجية مشتركة لتوزيع المهام في البحر الأحمر عبر الأسطولين الشمالي والجنوبي. وتتصدر هذه المهامّ حمايةُ خطوط الملاحة وتدفقات الطاقة، أي تأمين ناقلات النفط والغاز المتجهة من الخليج العربي إلى أوروبا والسفن التجارية العابرة نحو قناة السويس، بما ينعكس مباشرة على اقتصادَي البلدين. وتمتد المهمة الثانية إلى إغلاق قنوات التهريب من خلال دوريات بحرية مشتركة تراقب السواحل وتمنع وصول الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجماعات المسلحة في اليمن. أما المهمة الثالثة فتتعلق بالتموضع في الجزر الحيوية، عبر تفعيل بروتوكولات لحمايتها وتأمينها، واستثمار مواقعها الفريدة في إقامة نقاط مراقبة متقدمة.

٢- المسار الجوي والدفاع المشترك: مظلة الإنذار المبكر

لا يتوقف التنسيق عند الممرات البحرية والموانئ، بل يمتد إلى المجال الجوي عبر منظومة متكاملة للدفاع الجوي والعمل الاستخباراتي. وينصبّ التركيز هنا على التصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة، وبناء شبكة ربط إلكتروني واستخباراتي تتيح تبادلًا فوريًا للبيانات عن أي عملية إطلاق لمسيّرة أو صاروخ باليستي، بما يسمح باعتراضه قبل أن يبلغ أهدافه في العمق السعودي أو في الموانئ والممرات البحرية. ويُستكمل ذلك بدوريات القيادة والسيطرة الجوية ورحلات الاستطلاع المشتركة فوق الأجواء والمياه الإقليمية، وهو ما يوفر تفوقًا استخباراتيًا جويًا قادرًا على رصد التحركات المعادية في مراحلها الأولى.

ثالثًا: القاعدة العسكرية المصرية في الصومال: الذراع المتقدمة لحماية الأمن القومي

يُعدّ التواجد العسكري المصري في الصومال، خاصة التمركز المتقدم في منطقة «عيل عدي» شمال العاصمة مقديشو، تحولًا استراتيجيًا في الجغرافيا العسكرية للمنطقة. وتخدم هذه القاعدة أهداف التنسيق مع السعودية وفي القرن الأفريقي على أكثر من مستوى.

فهي أولًا منصة مراقبة متقدمة ترصد الامتداد الجنوبي لباب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي، ما يتيح قطع خطوط الإمداد عن الجماعات المسلحة قبل أن تصل إلى المضيق. وهي ثانيًا رافعة لإعادة بناء المؤسسة الدفاعية الصومالية، إذ يسهم الدعم المصري في تأهيل الجيش الفيدرالي وتدريبه، بما يعزز سيادة الدولة المركزية ويغلق الباب أمام الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية الساعية إلى استغلال الفراغ الأمني. ثم إنها تمنح القوة المشتركة عمقًا استراتيجيًا وموطئ قدم دائمًا يوازن نفوذ القوى الإقليمية – وداعميها – التي تحاول اقتطاع أجزاء من الأراضي الصومالية أو إقامة قواعد أو موانىء غير شرعية عليها.

رابعًا: حاملة المروحيات «ميسترال»: غرفة عمليات مشتركة عائمة

تبقى حاملة المروحيات المصرية من طراز «ميسترال»، وتحديدًا السفينة «أنور السادات»، الأداةَ الأكثر مرونة وقوة في ترسانة الأسطول الجنوبي. وتنبع أهميتها في سياق التنسيق الحالي من أمرين: الأول أنها مركز قيادة وسيطرة متنقل، يتيح إدارة العمليات البحرية والجوية والتواصل الفوري مع مراكز القيادة في الرياض والقاهرة، متحررًا من القيود الجغرافية التي تحكم غرف العمليات الثابتة. والثاني أنها منصة للإبرار والتدخل السريع، بما تحمله من مروحيات هجومية وعناصر من القوات الخاصة (الصاعقة البحرية) ومدرعات؛ وهو ما يمنحها القدرة والمرونة على التحرك الفوري لمواجهة القرصنة، أو حماية السفن الجانحة، وتنفيذ عمليات دقيقة لإحباط تهديدات إرهابية مباغتة في الجزر النائية.

خامسًا: الجزر الاستراتيجية: نقاط متقدمة للارتكاز والتموضع العسكري

تمثل جزر البحر الأحمر نقاطًا جغرافية حاسمة لا يكتمل من دونها أي تموضع بحري أو جوي ناجح. ويتوزع توظيفها ضمن التنسيق المصري السعودي على نطاقين رئيسيين. النطاق الجنوبي، حيث الجزر التي تشطر مضيق باب المندب، وبعضها مزوّد بمهبط للمروحيات؛ وتؤدي هذه الجزر دور نقطة مراقبة على عنق الممر المائي، وتتحكم في مسارات السفن المتجهة شمالًا، كما تُستخدم منصاتٍ للإنذار المبكر ومحطاتٍ للدعم اللوجيستي البحري، بما يؤمّن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وحركة الملاحة نحو قناة السويس. أما النطاق الشمالي، حيث الجزر الواقعة بين الساحلين المصري والسعودي، فتُوظَّف في تنسيق المراقبة البحرية المشتركة ونشر المنظومات الدفاعية وأنظمة الإنذار المبكر.

سادسًا: أثر التنسيق العسكري في ميزان القوى بقضية سد النهضة

لا يمكن قراءة التنسيق العسكري المصري السعودي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي بمعزل عن ملف سد النهضة. فعلى مدى سنوات، سعت أديس أبابا إلى فرض سياسة الأمر الواقع، مستفيدةً من بُعدها الجغرافي ومن غياب أدوات ضغط عسكري مصرية مباشرة في محيطها القريب. غير أن التحركات الأخيرة، وفي مقدمتها الوجود العسكري المصري في الصومال، أحدثت تحولًا جوهريًا في توازن النفوذ الجيوسياسي.

١- كسر "الأمر الواقع" عبر التطويق الجيوعسكري

نجحت الدبلوماسية العسكرية المصرية، مدعومة بتنسيق سياسي مسبق مع السعودية، في بلورة «التحالف الرباعي» الذي انبثق

عن قمة العلمين بمشاركة مصر والسودان وإريتريا والصومال. وقد تُرجم هذا التحالف ميدانياً من خلال إنتشار عسكرى في الصومال وإريتريا، أفضى عمليًا إلى تطويق الجبهتين الشرقية والشمالية لإثيوبيا.

٢- من الضغط الدبلوماسي إلى الخناق الاستراتيجي

وجدت إثيوبيا نفسها فجأة أمام معادلة مختلفة؛ فالقوات المصرية لم تعد تقف بعيدًا عند أسوان، بل باتت حاضرة في الصومال على مقربة من حدودها الشرقية، ومطلّة على منافذها التجارية الحيوية. وهذا التموضع يضع في يد القاهرة أوراق ضغط إضافية حاسمة.

٣- القدرة على التأثير في الداخل الإثيوبي

يُبقي الوجود العسكري المصري على مقربة من الأقاليم الإثيوبية المضطربة، كتيجراي وأوجادين، أديس أبابا تحت ضغط تهديد أمني داخلي مستمر، حال اختارت التصعيد في الملف المائي.

٤- محاصرة الطموحات البحرية

أجهض هذا الوجود كذلك مساعي إثيوبيا للوصول إلى البحر الأحمر عبر اتفاقيات تفتقر إلى السند القانوني، فأدركت أديس أبابا أن تعنّتها في ملف السد قد يكلّفها عزلة خانقة وتهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ولاقتصادها القائم على الموانئ الخارجية.

سابعًا: ردود الفعل الإقليمية المتوقعة تجاه المحور المصري السعودي

يُرجَّح أن يثير هذا الحشد الدفاعي والتموضع العسكري الكثيف ردود فعل متباينة، بعضها حاد، من قوى إقليمية ترى فيه تهديدًا لمشاريعها التوسعية أو لنفوذها في المنطقة.

١- الحوثيون وإيران: احتمال التصعيد ومحاولة فرض الحظر

قد يرى الحوثيون في الوجود البحري والجوي المشترك طوقًا يحدّ من سيطرتهم على السواحل اليمنية ومن قدرتهم على المناورة ضد السفن. وربما يأتي ردهم الميداني في صورة إعلان حظر بحري واستهداف السفن المرتبطة بالسعودية، لكن قيادتهم تدرك في المقابل كلفة الانزلاق إلى مواجهة شاملة، وهو ما قد يدفعها، ولو مُكرهة، إلى طاولة مفاوضات سياسية تقودها الرياض والقاهرة لتأمين ممرات الملاحة.

أما طهران، فمن المرجح أن توازن بين التسوية السياسية، وبين النظر بريبة إلى هذا التحالف بوصفه محاولة لتقليص نفوذها البحري وانتزاع أوراق الضغط التي تملكها عبر وكلائها. ولذلك قد تلوح بإمكانية تثكيفها إمداد الحوثيين بالمسيّرات والصواريخ، مع إقدام الحرس الثوري على تنفيذ بعض الهجمات الإستفزازية في مياه الخليج وبحر العرب لعرقلة المبادرة الدفاعية المشتركة.

٢- إثيوبيا: هجوم دبلوماسي وبحث عن حلفاء بدلاء

ستنظر أديس أبابا على الأرجح إلى الوجود العسكري المصري في الصومال باعتباره تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ومن المتوقع أن يتحرك ردها على مستويين. الأول دبلوماسي، يقوم على اتهام مصر بـ«عسكرة القرن الأفريقي» والسعي إلى زعزعة استقرار إثيوبيا انطلاقًا من الجوار الصومالي. والثاني يتصل بتمسكها بما تعتبره حقًا في الحصول على منفذ بحري، وبحثها عن بدائل. وفي هذا الإطار، لا يُستبعد أن يرفض الخطاب السياسي الإثيوبي الطرح المصري السعودي القائل بأن إثيوبيا «دولة حبيسة» لا شأن لها بترتيبات البحر الأحمر، وأن تسعى أديس أبابا إلى شراكات استراتيجية مع دول إقليمية أخرى كقطر أو تدعيم أطر التعاون مع الإمارات، فضلاً عن إظهار المزيد من التنسيق مع إسرائيل، مع تلمّس الموقف الأمريكي من هذا التطور. وقد تلجأ أيضًا إلى تهدئة مرحلية مع السودان، لتخفيف الضغط الاقتصادي والعسكري الذي يفرضه عليها المحور المصري السعودي الصومالي الإريتري.

٣- إسرائيل: القلق من التفوق المصري والاستباق عبر "صوماليلاند"

ستتابع تل أبيب التمدد العسكري المصري في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي بقلق بالغ؛ إذ تخشى أن يتحول الصومال إلى ساحة مواجهة غير مباشرة، وأن يمنح الوجود الإضافي للجيش المصري القاهرة هيمنة كاملة على الشريان الملاحي المؤدي إلى ميناء إيلات، وستسعى عبر أذرعها الإعلامية غير المباشرة للتشكيك وزرع الفتن لتفكيك أى فرص لإستقرار المنطقة خصماً من أهدافها.

٤- الإمارات: منافسة صامتة وإعادة تموضع

تشهد العلاقة بين الرياض وأبوظبي تنافسًا مكتومًا على النفوذ وإدارة الملفات في اليمن والقرن الأفريقي؛ فالإمارات هي الداعم الرئيسي للمجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، والراعي المالي لخطة إثيوبيا للوصول إلى البحر عبر صوماليلاند. ومن ثم يُرجح أن يتأرجح رد فعلها بين التحوط الدبلوماسي والتحرك الميداني الموازي، خشية أن يؤدي نجاح التحالف المصري السعودي إلى تقليص دورها بوصفها لاعبًا أمنيًا رئيسيًا. وقد تتجه أبوظبي تبعًا لذلك إلى توسيع تواجدها العسكرى وموانئها في مناطق الحكم الذاتي الصومالية، حفاظًا على شبكة نفوذها البحري المستقل.

ثامنًا: فرص اتساع التنسيق ليشمل تركيا وباكستان

لا تقف الطموحات الدفاعية الحالية عند حدود الإطار العربي الثنائي؛ فالمعطيات الميدانية والسياسية تشير إلى ملامح محور إقليمي أوسع قد يضم قوى عسكرية كبرى مثل تركيا وباكستان. وتتكامل في هذا المحور المحتمل عناصر قوة متباينة: فباكستان، عبر «اتفاق مكة»، تضيف الثقل البشري والخبرة العسكرية التقليدية الواسعة وقدرات الردع الاستراتيجي، وتسهم تركيا بنقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة، ولا سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة الحرب الإلكترونية، إلى جانب خبراتها الجوية والبحرية المتقدمة، فيما توفر السعودية المظلة المالية ومنظومات القيادة والتحكم والعمق الاستراتيجي. وتبقى القدرات العسكرية المصرية وخبراتها، ومعها موقع مصر الجغرافي، عاملًا محوريًا في حسابات التوازن والردع، وفى الخلفية قد تظهر بشكل غير مباشر كل من السودان وإريتريا والصومال كظهير بسواحل البحر الأحمر.

ورغم غياب أي تنسيق علني حتى الآن بين الأطراف الأربعة (مصر والسعودية وتركيا وباكستان)، فإن أي تعاون استخباراتي أو عسكري بينها سيمتد من شرق المتوسط (عبر مصر وتركيا)، مرورًا بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي (عبر الجزر والقواعد والقطع البحرية المصرية والسعودية)، وصولًا إلى بحر العرب والمحيط الهندي (عبر باكستان). ومحور بهذا الاتساع من شأنه أن يفرض طوقًا دفاعيًا غير مسبوق، يشلّ قدرة القوى المزعزعة للاستقرار، كإيران وإثيوبيا – فضلاً عن إسرائيل التى تعد الخاسر الأعظم جراء التنسيق المصرى السعودى – على فرض شروطها الأمنية والسياسية.

صياغة واقع جيوسياسي جديد

في المحصلة، يمثل التنسيق العسكري المصري السعودي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي إعادة صياغة لموازين القوى في المنطقة، ولا سيما في ما يخص حسابات القوة الشاملة للدولة المصرية. فقد وفرت التطورات الأخيرة لمصر نقاط تمركز متقدمة يصعب تجاهلها أو القفز عليها، في الصومال وفي جزر البحر الأحمر الحاكمة وفي المحيط البحري السعودي، ومنحت غطاءً شرعيًا لوجود حاملات المروحيات المصرية على مقربة من القرن الأفريقي وسد النهضة. يُضاف إلى ذلك التنسيق المصري مع تركيا، التي تحتفظ بقاعدة عسكرية في الصومال، ومع إريتريا. وتصب هذه المعطيات مجتمعةً في خدمة الهدف الأبرز: صون الحقوق المائية والقانونية والتاريخية لمصر.

الموقف الراهن في مضيق هرمز
معادلة الاستنزاف الإيراني وسيناريوهات التصعيد الأمريكي



د. محمد محسن أبو النور
(رئيس وحدة الدراسات الإيرانية)

تكشف تطورات الملاحة في مضيق هرمز في أكتوبر ٢٠٢٦م، عن انتقال المواجهة الأمريكية الإيرانية إلى مرحلة تتزايد فيها أهمية الضغط البحري بوصفه أداة لإعادة تشكيل الحسابات السياسية والتفاوضية للطرفين، ذلك أن التصاعد الملحوظ في الهجمات الإيرانية على السفن، وتراجع حركة العبور وفق تقديرات ملاحية متعددة، واستمرار ارتفاع أسعار النفط، تضع واشنطن وطهران أمام معادلة إستراتيجية تتجاوز السيطرة المباشرة على الممر البحري إلى اختبار القدرة على تحمّل تكاليف المواجهة وإدارة مخاطرها.

وفي حين تسعى إيران إلى توسيع المجال الجغرافي للضغط البحري بما يرفع كلفة الحصار الأمريكي، تبدو واشنطن حريصة على احتواء هذه التداعيات من خلال إجراءات عسكرية محدودة، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة واسعة قبل انتخابات التجديد النصفي في ٣ نوفمبر ٢٠٢٦.

واستنادًا إلى هذه المعطيات، فإن المسار المقبل يمكن أن يتحدد من خلال التفاعل بين ثلاثة متغيرات رئيسية:

- **قدرة الحرس الثوري على استدامة الضغط البحري.**
- **حدود تحمل الاقتصاد العالمي اضطراب إمدادات الطاقة.**
- **مدى استعداد إدارة دونالد ترامب للموازنة بين أهدافها الاستراتيجية وتكاليف التصعيد السياسية والاقتصادية.**

وفيما يلي شرح لهذه المتغيرات الثلاثة ومحاولة التنبؤ بالسيناريوهات المحتملة المترتبة عليها.

أولًا: توسيع الضغط البحري الإيراني وإعادة تشكيل قواعد الاشتباك

يشير إعلان الحرس الثوري الإيراني توسيع ملاحقة السفن المخالفة إلى ما وراء مضيق هرمز، بالتوازي مع طرح الجنرال محسن رضائي أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي مفهوم «محاصرة الحصار»، إلى اتجاه نحو نقل المواجهة من نطاق جغرافي محدد إلى مجال بحري أوسع.

وتستهدف هذه المقاربة، وفق دلالاتها الإستراتيجية، تقليص قدرة الولايات المتحدة على احتكار أدوات الضغط البحري، من خلال جعل حركة السفن التجارية نفسها جزءًا من معادلة الردع المتبادل، وبالتالي إذا استمرت طهران في تطبيق هذا التوجه، فمن المرجح أن تتزايد أهمية المناطق البحرية المحيطة بالخليج العربي، بما فيها الممرات المؤدية إلى الموانئ الإقليمية، في حسابات الأمن البحري خلال المرحلة المقبلة.

ويرتبط نجاح هذه الإستراتيجية بقدرة القوات البحرية التابعة للحرس الثوري على مواصلة الضغط الميداني دون تجاوز عتبة تستدعي ردًا أمريكيًا واسعًا، ومن الملاحظ أن التقارير المتعلقة باستهداف السفن في قطر والفجيرة، والإعلانات الإيرانية بشأن التعامل مع السفن التي تطفئ أنظمة التعقب الملاحية، تشير إلى اتساع نطاق المخاطر التي تواجه حركة الملاحة، وإن كانت المسؤولية عن الحوادث المنفردة وتفاصيلها تحتاج إلى تحقق مستقل، ومن المتوقع، إذا استمر هذا النمط، أن تزداد إجراءات الحماية والمراقبة البحرية، وأن ترتفع تكاليف التأمين والشحن، بما يتيح لإيران ممارسة ضغط اقتصادي غير مباشر يتجاوز حجم الأضرار المادية الناجمة عن كل هجوم على حدة.

ومع ذلك، لا يعني اتساع الضغط البحري بالضرورة تحقيق مكاسب سياسية إيرانية متناسبة معه، فكلما زادت المخاطر التي تتعرض لها السفن التجارية، ارتفعت احتمالات تشكل استجابة أمريكية أكثر صرامة، سواء عبر توسيع نطاق مرافقة الناقلات، أو تعزيز الانتشار العسكري، أو تنفيذ عمليات محددة ضد القدرات المسؤولة عن الهجمات، ويعني ذلك أن طهران تواجه معضلة إستراتيجية تتمثل في ضرورة الحفاظ على مستوى من التهديد يكفي لرفع تكلفة الموقف الأمريكي، من دون دفع واشنطن إلى تبني خيار عسكري يبدد المكاسب التي تسعى إيران إلى تحقيقها، خاصة مع الحديث الأمريكي عن إمكانية استخدام القنبلة GBU-B/٤٣ المعروفة باسم "MOAB" أو "أم القنابل"، وهي أكبر قنبلة غير نووية في الترسانة الأمريكية في العملية المحتملة المقبلة على إيران.

ثانيا: معادلة النفط وحدود قدرة واشنطن على الاحتواء

تشير التقديرات المتباينة بشأن حركة النفط عبر مضيق هرمز إلى صعوبة بناء صورة دقيقة لحجم التدفقات الفعلية في ظل اضطراب الملاحة وإطفاء بعض السفن أنظمة الملاحة والتعقب والتعريف، فقد أشارت تقديرات منسوبة إلى شركة «كيبلر» إلى تراجع حركة السفن، بينما تحدث موقع «إنفستينج دوت كوم» عن انخفاض عبور النفط بنسبة ٢٧ بالمئة، وقدمت شركة «ويندوارد» تقديرًا أقل لحجم النفط العابر للمضيق مقارنة بتقديرات أخرى احتسبت أيضًا النفط المنقول عبر خطوط الأنابيب.

استشرافيًا، سيؤثر استمرار هذا التباين في قدرة الأسواق والحكومات على تقدير حجم النقص الفعلي في الإمدادات، لكنه لن يلغي أثر المخاطر

الملاحية في قرارات شركات الشحن والتأمين، ولذلك، فإن متابعة اتجاهات حركة السفن وتكاليف النقل ستكون أكثر دلالة من الاعتماد على رقم منفرد للصادرات اليومية.

كما تمثل أسعار النفط قناة رئيسية لانتقال تداعيات المواجهة إلى الداخل الأمريكي، فارتفاع خام برنت إلى نحو ١٠٥ دولارات للبرميل، مقارنة بنحو ٧٥ دولارًا قبل الحرب، يشير إلى استمرار ارتفاع المخاطر المرتبطة بالصراع، وإن كانت عوامل أخرى تسهم في تحديد السعر، وإذا استمرت الأسعار عند مستويات مرتفعة، أو شهدت موجة صعود إضافية نتيجة تعطل أكبر في حركة الملاحة، فمن المرجح أن تتزايد الضغوط السياسية والاقتصادية على إدارة ترامب، خصوصًا مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، أما إذا استقرت الأسعار أو تراجعت بفعل تحسن التدفقات أو إجراءات تعويض الإمدادات، فقد تمتلك واشنطن مساحة أوسع لمواصلة سياسة الضغط دون تقديم تنازلات سريعة لطهران.

ولا تقتصر المخاطر على حجم النفط الخام الذي يمر عبر المضيق فحسب، وإنما تشمل انتظام تدفقات المنتجات النفطية وتكاليف استمرار الصادرات في ظل الحماية العسكرية والاضطراب الملاحي، ومن المسلم به أن استمرار تدفق كميات كبيرة نسبيًا لا يعني عودة الوضع إلى طبيعته، لأن الصادرات قد تستمر رغم ارتفاع تكاليف التأمين والنقل وتراجع كفاءة سلاسل الإمداد.

وبناءً على ذلك، يُرجح أن تعتمد قدرة واشنطن على مواصلة الاحتواء على ثلاثة مؤشرات مترابطة، وهي كالتالي:

- **استقرار حركة الناقلات.**
- **اتجاه أسعار النفط.**
- **مدى قدرة الأسواق على امتصاص اضطراب الإمدادات.**

وإذا تدهورت هذه المؤشرات بالتزامن، فقد تنتقل الأزمة من كونها تحديًا أمنيًا بحريًا إلى عبء اقتصادي وسياسي أوسع، بما يزيد الحوافز الأمريكية للبحث عن تسوية أو إعادة النظر في أدوات الضغط المستخدمة.



ثالثًا: السيناريوهات المحتملة

من المرجح أن تظل الحسابات الانتخابية الأمريكية عاملًا مؤثرًا في تحديد توقيت التصعيد وحجمه خلال الفترة السابقة لانتخابات ٣ نوفمبر، في ضوء إعلان ترامب عدم اعتزامه مهاجمة إيران قبل الانتخابات، فالإدارة الأمريكية تواجه مفاضلة بين إظهار الحزم في مواجهة الهجمات البحرية، وتجنب تداعيات اقتصادية قد تنعكس على المزاج الانتخابي، ولا سيما إذا ارتفعت أسعار الوقود أو اتسعت المخاوف من حرب طويلة.

غير أن هذا القيد لا يعني استبعاد العمليات العسكرية المحدودة، إذ قد تلجأ واشنطن إلى إجراءات انتقائية إذا رأت أن كلفة عدم الرد على الهجمات أصبحت أكبر من كلفة التصعيد، ومن ثم، فإن الفترة الانتخابية قد تحد من نطاق العمليات الأمريكية، لكنها لا توفر ضمانة لاستمرار ضبط النفس في حال وقوع حادث كبير.

السيناريو الأول: استمرار المواجهة في إطار الضغط المتبادل المحسوب، بحيث تواصل إيران تهديد الملاحة واستهداف بعض السفن، بينما تحافظ الولايات المتحدة على الحصار البحري ومرافقة الناقلات وتعزيز إجراءات الحماية، مع إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة، ويظل هذا السيناريو مرجحًا إذا بقيت الخسائر البشرية والعسكرية محدودة، واستمرت تدفقات النفط عند مستويات يمكن للأسواق تحملها، ولم تتعرض السفن الحربية الأمريكية لهجمات مباشرة.

السيناريو الثاني: تصعيد عسكري محدود، قد ينشأ عن استهداف سفينة ذات أهمية إستراتيجية أو وقوع خسائر أمريكية مباشرة، بما يدفع واشنطن إلى ضربات انتقائية تستهدف قدرات بحرية إيرانية، وفي هذه الحالة، قد ترد طهران بتوسيع نطاق الضغط البحري، بما يرفع خطر تحول المواجهة المحدودة إلى سلسلة من العمليات والردود المتبادلة.

السيناريو الثالث: تزايد الضغوط وعودة الطرفين إلى المسار الدبلوماسي، خصوصًا إذا تزامن ارتفاع تكلفة اضطراب الملاحة مع صعوبة الحفاظ على الوضع القائم لفترة طويلة، وقد لا يتطلب هذا المسار اتفاقًا شاملًا، بل يمكن أن يبدأ بتفاهمات جزئية بشأن أمن السفن، وقواعد العبور، وتخفيف بعض الإجراءات البحرية، مع استمرار الخلافات الأساسية بين واشنطن وطهران.

ويتوقف احتمال هذا السيناريو على قدرة الطرفين على فصل الترتيبات الفنية المتعلقة بالملاحة عن القضايا الإستراتيجية الأوسع، أما المؤشرات المبكرة التي ستساعد على تحديد المسار الأقرب، فتشمل تغير وتيرة الهجمات، وطبيعة الأهداف البحرية، وحجم الانتشار العسكري الأمريكي، واتجاه أسعار النفط، وظهور اتصالات دبلوماسية تتجاوز التصريحات العامة.

خاتمة

تشير المعطيات المتاحة إلى أن مضيق هرمز مرشح لأن يظل إحدى أهم ساحات اختبار الإرادة الأمريكية ــ الإيرانية خلال المرحلة المقبلة، مع بقاء النتيجة مفتوحة على تفاعل الضغوط الميدانية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن إيران تسعى إلى تحويل قدرتها على تهديد الملاحة إلى ورقة تفاوضية ترفع تكلفة استمرار الحصار الأمريكي، بينما تحاول واشنطن الحفاظ على الضغط دون تحمل أعباء حرب واسعة أو تقديم تنازلات تراها غير ضرورية، وفي الأجل القصير، يظل استمرار المواجهة المحسوبة احتمالًا قائمًا ما دامت الهجمات لا تتسبب في خسائر أمريكية كبيرة ولا تؤدي إلى اضطراب اقتصادي يتجاوز قدرة الأسواق على الاستيعاب، لكن هذه المعادلة قد تتغير سريعًا إذا تعرضت سفينة حربية أمريكية لهجوم مباشر، أو حدث تعطيل واسع ومستمر لحركة الناقلات، أو ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات تفرض تكلفة سياسية داخلية أكبر على إدارة ترامب.

وفي المقابل، قد يفتح تزايد تكاليف الاستنزاف الإيراني المجال أمام تفاهمات جزئية بشأن الملاحة حتى دون تسوية الخلافات الإستراتيجية، وبذلك، فإن العامل الحاسم لن يكون قدرة أي طرف على إلحاق الضرر بالآخر في حادثة منفردة، وإنما قدرته على الاستمرار في الضغط وتحمل تكاليفه، مع منع الخصم من فرض وقائع تدفعه إلى تغيير حساباته، وستكون مراقبة المؤشرات الميدانية وأسعار الطاقة والتحركات الدبلوماسية أكثر أهمية من التصريحات السياسية وحدها في تحديد اتجاه الأزمة.

احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة مرور ٥٣ عامًا على انتصارات أكتوبر المجيدة



اللواء محمد عبدالمقصود

رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية

استهل اللواء محمد عبدالمقصود اللواء كلمته بالترحيب بالحضور، معربًا عن تقديره لمشاركتهم في احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة مرور٥٣ عامًا على انتصارات أكتوبر المجيدة، فأكد أن المنتدى يسعى من خلال هذه الفعاليات إلى تعزيز قيم الولاء والانتماء والوفاء لأبطال حرب أكتوبر، وترسيخ أهمية الحفاظ على الوطن وصون مقدراته وثرواته، والالتفاف حول القيادة السياسية لتحقيق أهداف الدولة الوطنية. كما شدد على أهمية إعداد الشباب لتحمل مسؤولية بناء الدولة المصرية والحفاظ على استقرارها في المستقبل.

وأوضح أن المنتدى إحدى مؤسسات المجتمع الأهلي غير الهادفة للربح، ويعمل على إعادة بناء منظومة القيم الوطنية التي تأثرت بالأحداث والتحديات التي شهدتها البلاد خلال العقدين الماضيين، ولا سيما التداعيات التي أعقبت أحداث عام٢٠١١ م، وأشار إلى أن استحضار هذه التجارب يهدف إلى توعية الشباب بالمخاطر والتهديدات التي واجهت الدولة المصرية، وكيف تمكنت من تجاوزها، والاستفادة من الدروس المستخلصة منها في دعم الأمن القومي المصري.

واستطرد سيادته أن الاحتفالية تأتي في مرحلة دقيقة تشهد فيها المنطقة إعادة تشكيل للتوازنات الإقليمية والدولية، في ظل تدخلات خارجية ومحاولات للضغط على دول المنطقة، ما قد يتعارض مع مصالح الأمن القومي المصري، فأوضح أن الدولة المصرية تتعامل مع الأزمات الإقليمية عبر تجنب الانخراط المباشر في الصراعات والتوترات التي قد تستنزف مواردها، مع الحرص على منع انتقال تداعياتها إلى الجبهة الداخلية أو تأثيرها سلبًا في استقرار البلاد.

وتطرق إلى القضية الفلسطينية، مؤكدًا خطورة المرحلة التي تمر بها في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، وما يصاحب ذلك من محاولات لتهجير الفلسطينيين قسرًا أو طوعًا إلى الأراضي المصرية، ما يمثل تهديدًا للقضية الفلسطينية والأمن القومي المصري. كما أشار إلى تداعيات المواجهة الإسرائيلية الأمريكية مع إيران على أمن المنطقة واستقرارها، وانعكاساتها المحتملة على الممرات البحرية الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

وأكد أهمية الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية والتصدي للأخبار المغلوطة والشائعات التي تنتشر في ظل حالة عدم اليقين الإقليمي، مشيرًا إلى أن قدرة الدول على تجاوز الأزمات والحفاظ على استقرارها تمثل عاملًا أساسيًا في تعزيز مكانتها الإقليمية. وفي هذا السياق، شدد على ضرورة الالتفاف حول القيادة السياسية، ودعم القوات المسلحة في أداء مهامها المتعلقة بحماية الوطن وأراضيه وأجوائه، ومساندة الشرطة في جهودها للحفاظ على الأمن والاستقرار والنظام العام.

كما أكد أن مواجهة التهديدات الخارجية ترتبط بمدى تماسك المجتمع المصري واستقرار جبهته الداخلية، موضحًا أن التأثير في وعي الشباب ونشر الشائعات ومحاولة توجيه الرأي العام بعيدًا عن مصالح الأمن القومي يمثل أبرز التحديات المرتبطة بحروب الجيل الرابع والخامس، التي واجهت الدولة المصرية بعض مظاهرها عقب عام٢٠١١ م، ومن ثم، شدد سيادته على أهمية نشر الوعي الوطني وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار.

واختتم سيادته كلمته بتوجيه الشكر والتقدير للحضور على مشاركتهم في هذه المناسبة الوطنية، مؤكدًا أهمية إتاحة الفرصة للاستماع إلى أبطال حرب أكتوبر وقادتها والمفكرين والنخب المثقفة، لاستعادة أحداث هذا الانتصار العظيم واستعراض المخاطر والتهديدات التي واجهت الدولة المصرية، وكيف تمكنت من تجاوزها، فأكد على أن انتصارات أكتوبر ستظل رمزًا للكرامة الوطنية، متمنيًا للحضور أمسية طيبة مع أبطال الحرب وقادتها.

تقوم العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ معاهدة السلام عام١٩٧٩ م على التوازن بين استقرار الحدود والتنسيق الأمني والمصالح الاقتصادية، واستمرار الخلافات السياسية بشأن القضية الفلسطينية وقطاع غزة. ورغم نجاح المعاهدة في تجنب المواجهة العسكرية المباشرة، فإنها لم تحقق شراكة سياسية ومجتمعية متكاملة. وتزداد تعقيدات العلاقة بفعل التحولات الإقليمية، واعتبارات الأمن المصري في سيناء وغزة وشرق المتوسط، إلى جانب التنافس الحزبي والتيارات القومية والدينية داخل إسرائيل. وتبرز أهمية حضور مصر في الخطاب الانتخابي الإسرائيلي باعتباره مؤشرًا على طبيعة التفاعلات الثنائية. ويظل مستقبل السلام مرهونًا باستمرار المعاهدة، وفعالية التعاون على

الأرض، ومستوى الثقة السياسية، ومدى توافق المصالح الاستراتيجية للطرفين.

الفريق/ عبد المنعم التراس
قائد قوات الدفاع الجوي الأسبق ورئيس الهيئة العربية للتصنيع الأسبق

استهل الفريق عبد المنعم التراس كلمته بتوجيه الشكر إلى المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية على الدعوة الكريمة، معربًا عن سعادته بالمشاركة في الاحتفالية التي تستعيد ذكريات حرب أكتوبر المجيدة، مؤكدًا أنها لم تكن مجرد معركة عسكرية، بل ملحمة وطنية لاستعادة الكرامة المصرية والعربية.

واستعرض جانبًا من تجربته العسكرية منذ تخرجه في الكلية الحربية عام ١٩٧٢م، متناولًا الدور المحوري لقوات الدفاع الجوي في الإعداد لحرب أكتوبر، ولا سيما استكمال بناء حائط الصواريخ، الذي أسهم في توفير الحماية اللازمة للقوات المسلحة على امتداد الجبهة، وتأمين تحركات القوات البرية والمدرعات خلال العبور.

وأوضح أن التفوق الجوي والتكنولوجي الإسرائيلي مثّل تحديًا كبيرًا أمام القوات المصرية، إلا أن التخطيط الدقيق والتدريب المستمر والقدرة على الابتكار مكّنت قوات الدفاع الجوي من مواجهة هذا التفوق. وأشار إلى أن استخدام وسائل بسيطة ومبتكرة، مثل الدخان للتشويش على القنابل الموجهة، عكس قدرة المقاتل المصري على استيعاب طبيعة التهديدات والتعامل معها بكفاءة.

كما استعرض بطولات رجال الدفاع الجوي في التصدي للهجمات الجوية الإسرائيلية، مشيرًا إلى معركة المنصورة الجوية وما شهدته من مواجهات، فضلًا عن بطولات الكتائب التي واصلت أداء مهامها رغم كثافة الهجمات والخسائر. وتطرق كذلك إلى إسقاط طائرة إسرائيلية موجهة من دون طيار خلال الحرب، فكانت هذه العملية إسقاط أول طائرة مسيرة، لتعزز كفاءة منظومة الدفاع الجوي المصري.



وفي سياق استعادته لذكريات المعارك، روى مشاهداته للمواقع الحصينة بخط بارليف، وما تضمنته من تحصينات وإمكانات عسكرية كبيرة، مؤكدًا أن الاستيلاء عليها لم يكن بفضل التفوق في المعدات، بل نتيجة شجاعة الجندي المصري وقدرته على التحمل والإصرار على تنفيذ مهامه في أصعب الظروف، وقارن بين ظروف معيشة المقاتل المصري وإمكاناته المحدودة، وما توافر للقوات الإسرائيلية من تجهيزات ووسائل إعاشة واتصال متقدمة، مشددًا على أن إرادة المقاتل المصري وعقيدته الوطنية كانتا عاملًا حاسمًا في تحقيق النصر.

واختتم الفريق عبد المنعم التراس كلمته بتوجيه التحية والتقدير إلى شهداء القوات المسلحة وقادتها وأبطال حرب أكتوبر، مشيدًا بجهود كل من خططوا للمعركة ونفذوها، ومؤكدًا أن نصر أكتوبر سيظل شاهدًا على كفاءة القوات المسلحة المصرية وصلابة إرادة أبنائها، وأن عقيدة المقاتل المصري القائمة على النصر أو الشهادة تمثل ركيزة أساسية في حماية الوطن وصون كرامته.

اللواء/ حسن الفنجري
عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأسبق

استهل اللواء محسن الفنجري كلمته بالتعبير عن اعتزازه بالحضور وسط نخبة من القيادات والشخصيات الأكاديمية والوطنية، مؤكدًا أن بناء الإنسان المصري يبدأ من ترسيخ القيم والمبادئ داخل الأسرة، وأن الأم والأخت والزوجة تمثلن ركيزة أساسية في بناء الأجيال وصناعة القادة.

وأكد أن مصر، بما تمتلكه من عبقرية المكان وعمق التاريخ، ظلت على مر العصور مهدًا للحضارة وموطنًا للقادة، مشيرًا إلى أن القوات المسلحة تمثل عماد الدولة وحصنها المنيع، مستشهدًا بتشبيه المشير محمد حسين طنطاوي، رحمه الله، لمصر بقلب الخرشوفة الذي تتجه إليه الأطماع، والقوات المسلحة بعمود الخيمة الذي يحمي أبناء الوطن.

وشدد على أهمية إعداد الأجيال الجديدة وتربيتها على قيم الوطنية والانتماء والإرادة والعمل، محذرًا من محاولات التأثير الخارجي التي تستهدف وعي المجتمع وتماسكه، ومؤكدًا ضرورة تحصين الأبناء والأحفاد بالقيم والمبادئ الوطنية.

واستعرض جانبًا من تجربته العسكرية ومشاركته في حرب أكتوبر المجيدة، مستعيدًا بطولات رجال القوات المسلحة، وما أظهروه من شجاعة وتضحية وإصرار في مواجهة العدو، كما أشار إلى بطولات أبطال القوات المسلحة في معارك العبور والقتال على الضفة الشرقية للقناة، مشيدًا بما قدموه من تضحيات دفاعًا عن أرض الوطن وكرامته.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن قوة مصر الحقيقية تكمن في وعي أبنائها ووحدتهم وصلابة إرادتهم، داعيًا إلى مواصلة إعداد الأجيال القادرة على حماية الوطن وصون مقدراته، ومبتهلًا إلى الله أن يحفظ مصر قوية آمنة بأبنائها وجيشها.



اللواء/ حمدي بخيت
مدير مركز إدارة الأزمات القوات المسلحة سابقا
ومستشار مدير كلية القادة والأركان

أكد اللواء أركان حرب حمدي بخيت، أحد أبطال حرب أكتوبر ١٩٧٣ م بسلاح الاستطلاع، ومدير مركز إدارة الأزمات بالقوات المسلحة سابقًا، ومستشار مدير كلية القادة والأركان، أن حرب أكتوبر تمثل نموذجًا فريدًا في التخطيط الاستراتيجي والعقيدة القتالية المصرية، مشددًا على ضرورة استخلاص الدروس من الأحداث

التاريخية وتحليلها علميًا، وعدم الاكتفاء بسرد الوقائع.

وأوضح أن تقييم ما جرى عام١٩٦٧ م يجب أن يستند إلى التحليل العسكري الموضوعي، مستعرضًا نماذج من العمليات التي نفذتها القوات المسلحة المصرية عقب الحرب، ومنها معركة رأس العش، وإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات، والعمليات التي استهدفت المواقع الإسرائيلية، كما أشار إلى الدور المحوري الذي قامت به القوات المصرية خلال حرب الاستنزاف، وما أظهرته من قدرة على استعادة المبادرة القتالية، وصولًا إلى قبول مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار عام ١٩٧٠م.

وأشار إلى أن نجاح خطة الخداع الاستراتيجي المصرية في حرب أكتوبر اعتمد على إرباك تقديرات القيادة الإسرائيلية وحرمانها من الإنذار المبكر الكافي، بما حال دون استكمال استعداداتها وتعبئة قوات الاحتياط في الوقت المناسب، فأكد أن الخطة شاركت في تنفيذها مؤسسات الدولة المصرية المختلفة، ومن بينها المؤسسة الإعلامية، التي أسهمت في دعم المجهود الحربي وإخفاء النوايا الحقيقية للهجوم.

واستعرض عبقرية اختيار توقيت الهجوم يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، والتخطيط الهندسي والعسكري الذي مكّن القوات المصرية من عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف وتحقيق أهدافها بكفاءة، مشيرًا إلى قدرة الجندي المصري على تجاوز الصعوبات وتحدي التقديرات العسكرية الإسرائيلية، بفضل التدريب والإرادة وحسن التخطيط.

وتناول الجيب الإسرائيلي (الذي تطلق عليه الأدبيات الإسرائيلية وتنقل عنه بعض الكتابات العربية «الثغرة») الذي نشأ غرب قناة السويس خلال المراحل الأخيرة من الحرب، موضحًا خلفيات تطوره ومحاولات القوات الإسرائيلية التقدم في اتجاهي الإسماعيلية والسويس، والمقاومة المصرية التي حدّت من تحركاتها. كما أشار إلى أن القيادة



المصرية وضعت خططًا متطورة للتعامل مع الموقف، استنادًا إلى المعلومات والتقدير الدقيق للواقع العسكري، مؤكدًا أهمية دراسة هذه المرحلة في ضوء التوازنات العسكرية والاستراتيجية.

واختتم اللواء حمدي بخيت كلمته بالتأكيد على أن تحقيق النجاح الوطني يرتكز على الوفاق الوطني، والتخطيط العلمي والاستراتيجي، والإرادة الوطنية والاستعداد لمواجهة التحديات، مشددًا على أن انتصار أكتوبر لم يكن مجرد إنجاز عسكري، بل كان ثمرة إرادة وطنية وتخطيط محكم وتكاتف مؤسسات الدولة، داعيًا الشباب إلى دراسة التاريخ بوعي، والتحقق من المعلومات، واستلهام روح أكتوبر في بناء المستقبل.

الأستاذ عادل حمودة .. الكاتب والصحفي

أكد الكاتب الصحفي الكبير الاستاذ عادل حمودة أهمية توثيق أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ م وتحليلها بصورة موضوعية، مشيرًا إلى أن قيمة النصر لا تقتصر على تحقيق الإنجاز العسكري، بل تمتد إلى فهم القرارات السياسية والاستراتيجية التي أسهمت فيه، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة التحديات الراهنة.

واستعرض عددًا من المواقف المرتبطة بالحرب، مستندًا إلى خبرته الصحفية ومتابعته للملفات السياسية والعسكرية، مشيرًا إلى أهمية الدور الذي قامت به القيادة المصرية في إدارة المعركة، والتنسيق بين المؤسسات المختلفة، وتوظيف الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وتوقف عند الجدل المتعلق بتوصيف حرب أكتوبر، مؤكدًا ضرورة مواجهة الروايات التي تصوّر الحرب باعتبارها مجرد مشهد متفق عليه أو مسرحية سياسية، موضحًا أن هذا الطرح يتجاهل تعقيدات الصراع العسكري والسياسي، وحجم المخاطر التي واجهتها مصر، وطبيعة الحسابات الإسرائيلية والأمريكية خلال تلك المرحلة.

كما تناول الدور الأمريكي في إدارة الأزمة، مشيرًا إلى الاتصالات والمفاوضات التي سبقت الحرب، ومواقف وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ورئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مئير، وما عكسته من أهمية المصالح الاستراتيجية في تحديد مواقف القوى الدولية، مؤكدًا ضرورة قراءة هذه الأحداث في سياقها التاريخي والسياسي.

وأشار إلى أن حرب أكتوبر كشفت أهمية توظيف جميع إمكانات الدولة، بما يشمل القدرات العسكرية والاستخباراتية والسياسية والإعلامية، فضلًا عن دور الكوادر البشرية في التخطيط والتنفيذ وإدارة الأزمات. وشدد على أن نجاح التجربة المصرية ارتبط بالتكامل بين المؤسسات، وحسن إدارة الموارد، والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الظروف الصعبة.

واختتم عادل حمودة كلمته بالتأكيد على أن حرب أكتوبر تمثل نموذجًا استراتيجيًا متكاملًا في التفكير والتخطيط وإدارة الصراع، داعيًا إلى دراسة التجربة المصرية بعمق، والاستفادة من دروسها في تطوير الأداء المؤسسي، وتعزيز القدرات الوطنية، ومواجهة التحديات الراهنة بكفاءة ووعي.

اللواء/ حسن محمد حسن.. أحد أبطال حرب أكتوبر

استعرض اللواء طيار مقاتل دكتور حسن محمد حسن، أحد أبطال حرب أكتوبر المجيدة، تجربته في القوات الجوية المصرية، موضحًا أنه تخرج في كلية الطيران عام ١٩٦٩م، وشارك في العمليات القتالية منذ السادس من أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار، وأشار إلى دوره ضمن السرب٨٢ المقاتل، الذي جمع بين مهام الدفاع الجوي والهجوم على الأهداف الأرضية، مؤكدًا أهمية الضربة الجوية الأولى في إرباك العدو وتأمين عبور القوات المصرية لقناة السويس، إلى جانب الدور المحوري الذي أدته القوات الجوية في دعم القوات البرية خلال الحرب.

وتناول معركة المنصورة الجوية يوم١٤ أكتوبر ١٩٧٣م، التي وصفها بأنها ملحمة عسكرية أظهرت كفاءة الطيار المصري والتنسيق المتميز بين القوات الجوية والدفاع الجوي، مشيرًا إلى فشل الهجوم الإسرائيلي في تحقيق أهدافه. كما استعرض مشاركته في طلعات قتالية ومعارك جوية وبحرية، مؤكدًا أن التفوق المصري تحقق بفضل شجاعة الطيارين وحسن التخطيط والتعاون بين مختلف أفرع القوات المسلحة. واختتم كلمته بالتأكيد على أن مصر حققت النصر في حرب أكتوبر رغم التضحيات الكبيرة، مشددًا على أهمية توثيق بطولات القوات الجوية واستلهام دروسها في تعزيز الوعي الوطني.

تكريم قيادات وأبطال حرب أكتوبر المجيدة

قام المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بتكريم عدد من قيادات وأبطال حرب أكتوبر المجيدة، تقديرًا لما قدموه من تضحيات وبطولات وطنية أسهمت في تحقيق النصر واستعادة الكرامة المصرية. ويأتي هذا التكريم تأكيدًا على الوفاء لأبطال أكتوبر، وترسيخًا لقيم الانتماء والولاء الوطني، ونقلًا لروح البطولة والتضحية إلى الأجيال الجديدة.















تكريم رجالات الدولة وضيوف الحفل










مشاركة مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم، والمنتدى المصرى لتنمية القيم الوطنية فى منتدى مصر ٢٠٢٦م

تقديم رؤية استراتيجية لتعزيز القيم الوطنية والمجتمعية وبناء المواطنة الواعية

شارك كل من مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الوطنية، وذراعة المجتمعي المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية في «منتدى مصر» الذى دعا إليه السيد الرئيس/ عبدالفتاح السيسى، والذي يعد نموذجًا للرؤية الوطنية التي تربط بين بناء الإنسان وتعزيز الوعي وترسيخ قيم الانتماء والمسؤولية المجتمعية، في إطار توجهات تستهدف بناء دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر واستشراف المستقبل. وتتجلى أهمية هذه الرؤية في ارتباطها بفكر الدولة التى تولي اهتمامًا ببناء الإنسان المصري، وتطوير الوعي، وتعزيز الهوية الوطنية، باعتبارها ركائز أساسية للتنمية والاستقرار.

لم تعد قضية القيم الوطنية والمجتمعية مجرد قضية ثقافية أو وعظية، بل أصبحت أحد مقومات الأمن المجتمعي والتنمية والاستقرار، وأداة أساسية لبناء الإنسان وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات. ومن ثم، فإن الرؤية الاستراتيجية المطلوبة لا ينبغي أن تقتصر على نشر المبادئ والقيم، وإنما يجب أن تستهدف تحويلها إلى سلوك عملي قابل للملاحظة والقياس، بما يسهم في بناء مواطن واعٍ بحقوقه وواجباته، ومتمسك بهويته، وقادر على المشاركة الإيجابية في مجتمعه.

وتنطلق هذه الرؤية من ضرورة تجاوز الفجوة بين الإيمان النظري بالقيم وممارستها الفعلية؛ فاحترام القانون، وإتقان العمل، والحفاظ على المال العام، وقبول الاختلاف، ومواجهة الشائعات، كلها قيم لا تتحقق بمجرد الحديث عنها، وإنما من



خلال تحويلها إلى ممارسات يومية تعكس وعي المواطن بمسؤوليته تجاه وطنه. ومن هنا تبرز أهمية إعادة تعريف الوطنية باعتبارها ممارسة يومية تتجاوز الشعارات والرموز إلى المشاركة المجتمعية، واحترام المؤسسات، والحفاظ على الموارد، والإسهام في التنمية.

ويتطلب تحقيق هذه الرؤية بناء منظومة وطنية متكاملة لتعزيز القيم، تتوزع فيها الأدوار بين الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية والفنية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. فبينما تتولى الأسرة التأسيس للسلوك، تسهم المؤسسات التعليمية في تحويل القيم إلى معرفة وممارسة، وتعمل المؤسسات الدينية على ترسيخ الاعتدال والتسامح والمسؤولية، فيما تؤدي الثقافة والفنون والإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الوعي وتقديم نماذج إيجابية مؤثرة. ويظل التنسيق بين هذه المؤسسات شرطًا أساسيًا لضمان اتساق الرسائل الوطنية واستدامة تأثيرها.

كما ينبغي التعامل مع الثقافة باعتبارها محركًا للتنمية، من خلال ترسيخ قيم العمل والإنتاج والانضباط والابتكار والمبادرة والتعلم المستمر وترشيد الموارد. ويمكن تحقيق ذلك عبر توظيف المسرح والسينما والأدب والفنون والفعاليات الثقافية في تقديم هذه القيم بصورة تفاعلية تجذب مختلف الفئات العمرية، وخاصة الشباب.

وفي ظل التحول الرقمي، تبرز الحاجة إلى بناء ثقافة رقمية وطنية تعزز الوعي الإعلامي، والتحقق من المعلومات، ومواجهة الشائعات والتضليل وخطاب الكراهية والتنمر، وتشجع الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ولا يقتصر الهدف على مواجهة المحتوى السلبي، بل يمتد إلى إنتاج محتوى ثقافي ووطني منافس، يشرك الشباب في صياغته ونشره، ويعزز قدرتهم على التفكير النقدي والمشاركة المجتمعية.

ويمثل تعزيز الهوية الوطنية محورًا آخر لهذه الرؤية، من خلال إعادة تقديم التاريخ المصري والتراث والإنجازات الوطنية بأساليب حديثة، والاستفادة من المنصات التفاعلية والمتاحف الرقمية والأعمال الفنية، مع ترسيخ هوية جامعة تحترم التنوع والانفتاح على العالم دون التفريط في الخصوصية الوطنية.

ومن الضروري الانتقال من قياس الأداء الثقافي بعدد الفعاليات والأنشطة إلى قياس أثرها الفعلي في المجتمع، من خلال إنشاء مؤشر وطني للقيم والسلوك المجتمعي يتابع مستويات الانتماء والمشاركة والتطوع واحترام القانون وقبول الاختلاف والوعي الرقمي والثقة في المعلومات.

وتأسيسًا على ذلك، طالب كل من مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الوطنية، وذراعة المجتمعي المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بإطلاق مشروع وطني مستدام لتعزيز القيم والمواطنة الواعية يقوم على أربعة مستويات: بناء المعرفة، وترسيخ القناعة، وتحويل القيم إلى سلوك، وقياس الأثر. ويتطلب نجاحه أن تكون مؤسسات الدولة قدوة في تطبيق القيم التي تدعو إليها، من خلال العدالة والشفافية والكفاءة واحترام المواطن.

وتتمثل الغاية النهائية في بناء الإنسان المصري الواعي، المعتز بهويته والمنفتح على العالم، الذي يمارس حقوقه بمسؤولية، ويؤمن بالعمل والإنتاج، ويحترم القانون والاختلاف، ويشارك في صناعة مستقبل وطنه. وبذلك يصبح تعزيز القيم مشروعًا وطنيًا متكاملًا ينتقل من القيم إلى الوعي، ومن الوعي إلى السلوك، ومن السلوك إلى ثقافة مجتمعية راسخة، ومن هذه الثقافة إلى قوة وطنية داعمة للتنمية والاستقرار.

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم يشارك في حلقة نقاشية بجامعة الدول العربية حول الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل القضية الفلسطينية



في إطار دور مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم في متابعة التطورات السياسية والاستراتيجية داخل إسرائيل، شارك في الحلقة النقاشية التي عُقدت بمقر جامعة الدول العربية، تحت عنوان" الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية: نحو قراءة استباقية لسيناريوهات ما بعد الانتخابات وخيارات التعامل معها"، بمشاركة نخبة من الباحثين والخبراء والمتخصصين في الشأن الإسرائيلي.

ومثّل المركز في هذه الفعالية العلمية الأستاذ الدكتور محمد أحمد صالح، رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز، من خلال ورقة بحثية بعنوان «الحكومة الإسرائيلية المقبلة بعد انتخابات الكنيست السادسة والعشرين: السيناريوهات والتداعيات والخيارات العربية»، تناولت استشراف ملامح المشهد السياسي الإسرائيلي عقب الانتخابات، والسيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة المقبلة، في ضوء توازنات القوى الحزبية واتجاهات التيارات السياسية والدينية داخل المجتمع الإسرائيلي.

كما ركزت الورقة على التداعيات المحتملة لنتائج الانتخابات وتشكيلة الحكومة المقبلة على مستقبل القضية الفلسطينية، ومسارات التعامل مع الحقوق الفلسطينية، فضلًا عن انعكاسات التحولات السياسية الإسرائيلية على البيئة الإقليمية. وتطرقت إلى الخيارات العربية الممكنة للتعامل مع السيناريوهات المتوقعة، بما يعزز القدرة على استباق التطورات وتقدير تداعياتها السياسية والاستراتيجية.

وتعكس مشاركة المركز حرصه على الإسهام الفاعل في النقاشات البحثية المتخصصة، وتقديم رؤى تحليلية تستند إلى فهم معمق للتحولات داخل إسرائيل، بما يدعم بناء تقديرات استراتيجية أكثر دقة، ويعزز الاستعداد العربي للتعامل مع المتغيرات السياسية المرتبطة بمستقبل القضية الفلسطينية.

فعاليات ينظمها المركز والمنتدى

تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم مائدة مستديرة حول

«الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»



في إطار اهتمام المركز بمتابعة التطورات السياسية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، نظمت وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز مائدة مستديرة بعنوان: «الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م: استشراف توجهات الحكومة القادمة وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»، بمشاركة نخبة من القيادات العسكرية والأمنية والأساتذة والباحثين الأكاديميين في عدد من الجامعات المصرية، فضلاً عن عدد من الخبراء والإعلاميين الفلسطينيين، بجانب المتخصصين في الشأن الإسرائيلي والقضايا الإقليمية في عدد من مراكز الابحاث المتخصصة في مصر وخارجها.

وقد ترأس المائدة اللواء/ محمد عبدالمقصود رئيس المركز، وادار حواراتها الدكتور/ محمد صالح رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية، وشارك فيها كل من اللواء/ وائل ربيع، واللواء حاتم باشات المخابرات الحربية والأستاذ الدكتور/ جمال الشاذلي نائب رئيس جامعة القاهرة السابق، والدكتور/ حسن علي والدكتور/ عبده رمضان من الإذاعة المصرية الموجهة باللغة العبرية، والدكتور/ محمد عبود من جامعة عين شمس، ودكتور مهندس/ محمد هلال عضو مجلس أمناء المركو ورئيس شركة فيوتيك، والدكتورة/ نيفين أبوحمدة من جامعة الزقازيق، والدكتورة/ ولاء عبد المرضي من جامعة عين شمس، والدكتورة/ إيمان سمك من جامعة الزقازيق، والدكتور/ يحيى المغربي بجامعة القاهرة، والأستاذ/ إسلام كمال الباحث فى الشأن الإسرائيلى ورئيس تحرير موقع اندكس، وعدد من الباحثين والإعلاميين الفلسطينيين منهم الدكتور/ جهاد الحرازين والدكتور/ توفيق أبو شومر.

وأكدت المائدة في ختام مناقشات المشاركين وحواراتهم وتعليقاتهم ومداخلاتهم أهمية التحليل العلمي المتخصص في فهم التحولات السياسية داخل إسرائيل، واستشراف توجهات الحكومة المقبلة، ودراسة تداعياتها على القضية الفلسطينية والأمن والاستقرار الإقليمي، ما يسهم في دعم النقاش الاستراتيجي وتطوير الرؤى البحثية القائمة على فهم أعمق لمتغيرات المشهد الإقليمي.

تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم دورة متخصصة في الشأن الإفريقي لتأهيل كوادر بحثية متخصصة



نظم مركز الدراســـات االســـتراتيجية وتنمية القيم، بمشـــاركة نخبة من الخبراء والدبلوماســـيين المتخصصين في الشؤون الإفريقية «دورة متخصصة في الشأن الإفريقي» وذلك في إطار حرص المركز على إعداد كوادر بحثية مؤهلة، وتعزيز المعرفة بالقضايا والتحولات الإستراتيجية التي تشهدها القارة الإفريقية.

وشـــــهدت الدورة مجموعة من المحاضرات المتخصصة، بمشاركة السفير/ محمد النقلي، واللواء/ خالد مختار نائب رئيس المركز ورئيس وحدة الدراســـات الإفريقية، وعدد من القامات الأكاديمية والخبراء في الشأن الإفريقي منهم الأستاذ الدكتور/ عطية طنطاوي عميد كلية الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، والدكتور/ نبيل نجم الدين، والدكتورة/ أسماء الحسيني.

جـــاءت هذه الدورة فى إطار حرص المركز على دعم التأهيل العلمي والمهني للمتخصصين، ما يســـهم في إعداد كوادر قادرة على تحليل القضايا الإفريقية وفهم أبعادها السياسية والإستراتيجية، وقد تناولت المحاضرات عددًا من القضايا السياســـــية والإستراتيجية المهمة وبعض الورش التطبيقية وإعداد الأوراق البحثية، ما أســـهم في إثراء معارف المشاركين وتوسيع دائرة تخصصاتهم بشأن واقع القارة الإفريقية وتحدياتها الراهنة.

كما تم تسليم الباحثين شهادات التخرج عقب إتمام البرنامج التدريبـــي، وتم دعوة أوائل الباحثين لحضور احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية – الذى يعد الذراع المجتمعي للمركز – بذكرى الســـادس من اكتوبر بأحد الفنادق.



مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development